إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/196
للنشر الفوري
٤ يونيو ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يعزز إجراءاته للمساعدة في حل أزمة الاقتصاد العالمي

يعتزم صندوق النقد الدولي التأسيس على الجهود الجارية كي يتمكن من الاستجابة بسرعة وجرأة لاحتياجات بلدانه الأعضاء في سياق الأزمة العالمية الحالية، كما يعتزم مواصلة السعي لتأمين قدر كاف من الالتزامات يضمن زيادة الموارد المتوافرة لديه، واستكمال إصلاح إطاره الإقراضي، ورفع جودة رقابته، والنظر في إصلاحات تتعلق بنظام حوكمته الذي يشكل جانبا أساسيا في عمله.

وقد صرح السيد ستراوس–كان أمام المجلس التنفيذي أثناء مناقشة برنامج عمل الصندوق بقوله: "لقد أسهم الصندوق بدور محوري في مساعدة البلدان على التواؤم مع الأزمة المالية والاقتصادية ونحن على استعداد لمواصلة هذه الجهود." وأضاف: "إننا نتحرك بسرعة لطرح أهم أولوياتنا في الاجتماعات السنوية المقرر أن يعقدها الصندوق في أكتوبر القادم في مدينة إسطنبول، بغية مساعدة العالم على العودة بأسرع وقت ممكن إلى مسار الازدهار الدائم والاستقرار المالي."

التحرك لمواجهة الأزمة

سوف يعمل الصندوق على تقوية شبكة الأمان المالي باتخاذ خطوات لإضافة المزيد من الموارد الجديدة، وتعزيز طاقته الحالية على الإقراض بشروط ميسرة، وتطويع أدوات الإقراض المتوافرة لديه لتلبية احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض. وإضافة إلى ذلك، سوف يعمل الصندوق على مراقبة وتحليل تحركات البلدان الأعضاء على مستوى السياسات بغية التواؤم مع تأثير الأزمة، والنظر في أهم القضايا التي يتعين على البلدان معالجتها بعد الخروج من دائرة الأزمة، والتأكد من أن البرامج المدعمة بموارده سوف تتسم بأقصى درجات الفعالية في مساعدة البلدان الأعضاء على استعادة الاستقرار.

موارد الصندوق والسيولة العالمية

يسعى الصندوق للتوسع في "الترتيبات الجديدة للاقتراض" وزيادة مرونتها عن طريق المناقشات مع البلدان الأعضاء المشاركة بالفعل في هذه الاتفاقات والتي يحتمل أن تشارك فيها. وفي نفس الوقت، يعمل الصندوق مع بلدانه الأعضاء كي يضمن ترجمة التعهدات التي أُعلِنَت مؤخرا إلى اتفاقيات قروض ثنائية والتأكد من سرعة عرضها على المجلس التنفيذي للحصول على موافقته. وإضافة إلى ذلك، سيجري المجلس التنفيذي مناقشة في وقت قريب حول الوثائق التي تُجيز أول إصدار سندات من الصندوق لبلدانه الأعضاء أو بنوكها المركزية، مما سيؤدي أيضا إلى تعزيز طاقته الإقراضية بحيث يتمكن من تقديم مساعدات مالية فعالة في الوقت المناسب لبلدانه الأعضاء. كذلك يعتزم المجلس التنفيذي مناقشة مقترحات لتوسيع طاقة الإقراض من الصندوق بشروط ميسرة. ومن المتوقع أن ينظر في أحد هذه المقترحات مع نهاية يونيو الجاري بحيث يتم تنفيذ عملية توزيع عامة لحقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بقيمة تعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي.

إقراض البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض

ومن الخطوات المهمة بالفعل ما تحقق مؤخرا من مضاعفة حدود استخدام موارد الصندوق لأغراض الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل. وسوف ينظر المجلس التنفيذي مجددا خلال الأسابيع القادمة في خيارات التمويل التي تسمح بإجراء زيادة كبيرة فيما تحصل عليه هذه البلدان من قروض مدعمة. وسيؤدي المزيد من الإصلاح لإطار الإقراض الذي يتيحه الصندوق للبلدان منخفضة الدخل إلى ضمان عدم تأثير تداعيات الأزمة العالمية على المكاسب التي حققها العديد من البلدان الفقيرة بجهد شاق في السنوات الأخيرة من حيث تخفيض الفقر والتوصل إلى الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، سوف يناقش المجلس التنفيذي في منتصف يوليو القادم مقترحات لتبسيط وتعزيز هيكل التسهيلات الإقراضية وإطار التمويل لأفقر البلدان.

المتابعة والمشورة بشأن السياسات

من المتطلبات الحيوية في جهود الصندوق للمشاركة في حل الأزمة أن يضمن أقصى درجات الفعالية في البرامج الاقتصادية العديدة المدعمة بموارده والتي تستهدف مساعدة البلدان على تجاوز الأزمة واستعادة الاستقرار. وفي هذا السياق، سوف تتاح الفرصة للمجلس التنفيذي كي يستعرض تجارب الصندوق المبكرة في مجال المشاركة البرامجية المرتبطة بالأزمة. ومن المقرر أن تتضمن تقارير الصندوق الاقتصادية القادمة دراسة لمسار الاقتصاد العالمي والنظام المالي صوب الخروج من الأزمة. ومن القضايا الأساسية الأخرى

مدى توافر التمويل اللازم للتجارة، وقضايا السياسة الضريبية، واستراتيجيات الخروج في حالة البلدان صاحبة الاستثمارات الكبيرة في أصول ذات صلة بالأزمة.

إقامة بنيان مالي عالمي قوي

تعزيز الرقابة

يواصل الصندوق بذل الجهود تلبيةً لدعوة تعزيز فعالية الرقابة واستقلاليتها. وفي هذا السياق، يعمل الصندوق على تنفيذ عملية للإنذار المبكر (Early Warning Exercise) بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي تهدف إلى تقدير مصادر التعرض للصدمات غير المتوقعة وتحديد ارتباطاتها بالمخاطر النظامية. وسوف يقوم المجلس التنفيذي بإجراء حصر للخطوات التي تحققت حتى الآن ومناقشة الخطوات التالية قبل إطلاق عملية الإنذار المبكر رسميا أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ في مدينة إسطنبول. وقد أوضحت الأزمة المالية العالمية أيضا ضرورة بحث القضايا التي تشترك فيها البلدان المؤثرة على النظام المالي كوسيلة للتوصل إلى حوار أكثر تحقيقا للمساواة مع صانعي السياسات في البلدان المختلفة. وسوف ينظر المجلس أيضا في إدخال تحسينات على "برنامج تقييم القطاع المالي" بحيث يزداد مرونة ودقة في الهدف واندماجا في أنشطة الصندوق الرقابية.

إصلاح النظام المالي الدولي

سوف يعالج برنامج عمل الصندوق أيضا ضرورة تعزيز الإصلاح التنظيمي لمجاراة الابتكارات المستحدثة في النظام المالي العالمي وكذلك لاستكشاف مدى استقرار النظام النقدي الدولي، بما في ذلك عملات الاحتياطي.

إصلاح نظام الحوكمة والحصص

لا يزال التقدم جاريا في إصلاح نظام الحوكمة المعمول به في الصندوق لتمكينه من تعزيز شرعيته ورفع فعاليته في استيفاء المسؤوليات المنوطة به. وسوف يشرع المجلس التنفيذي في المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص لتحديد الزيادة الكلية الملائمة في الحصص وزيادة الاتساق بين حصص البلدان الأعضاء تبعا لوزن كل منها في الاقتصاد العالمي، على أن تُستَكمَل هذه المراجعة في موعد لا يتجاوز يناير ٢٠١١، أي قبل الموعد المقرر بعامين. وسوف يعد المجلس أيضا تقريرا عن إصلاحات الحوكمة يؤسس فيه على الاستنتاجات

التي خرجت بها تقارير معنية بهذه القضايا كالتقارير التي أعدتها مجموعة العشرين ومكتب التقييم المستقل ولجنة تريفور مانويل والمجتمع المدني، وذلك لعرضه على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها المزمع عقده في أكتوبر المقبل.

وفي هذا الصدد، صرح السيد دومينيك ستراوس–كان بقوله: "إنني على يقين تام من أن إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق يشكل عنصرا حيويا ليس فقط في تعزيز شرعيته وإنما أيضا لتمكينه من تولي القيادة بدرجة أكبر من الفعالية في أي تحرك لمواجهة الطوارئ العالمية غير المتوقعة على غرار الأزمة الحالية."